

تمكين سيدات الأعمال من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
للوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة
الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس



سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في قطاعات الأغذية الزراعية،
المنسوجات والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الملف التعريفي الوطني لسلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في الأردن:
الملخص التنفيذي

فريق البحث والتحرير

فائزة بن حديد، مريم بوجاجا

يوليو 2022

الخلفية

خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع (2017-2019) الذي ينقذ في إطار الشراكة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، تم إجراء تدقيق من منظور النوع الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والأطر القانونية والاتفاقيات التجارية في البلدان الستة التي يشملها المشروع، وتقييم آثار العولمة وتحرير التجارة على التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الأسواق التجارية. وقد مكنت نتائج التدقيق من لفت الانتباه ورفع مستوى الوعي لدى الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن أهمية "تمكين المرأة وصولاً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية"، وذلك عن طريق التوعية القائمة على الأدلة، وأنشطة الدعوة والمناصرة، والتواصل والتشبيك، بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها. وينبني المشروع الجديد على قاعدة التوصيات والأولويات التي أقرها وحددها أصحاب المصلحة المستهدفون.

وانطلاقاً مما سبق، يتلخص الاستنتاج الرئيسي من عملية تحليل الوضع وتدقيق النوع الاجتماعي في أن النوع الاجتماعي محايد / سلبي ولا يتم تعميمه بالفعل في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية، وأن البيئة السائدة لا تساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والتجارية.

لذلك فإن الأولوية المحددة للمشروع الحالي "تمكين رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة" هي تعزيز قدرة رائدات الأعمال على زيادة فرص وصولهن إلى الموارد والتحكم فيها على قدم المساواة مع نظرائهن من الرجال، مع التركيز على مجال الأعمال والأسواق التجارية. أما الهدف الموضوعي للمشروع فيتمثل في "توفير بيئة مواتية لتعزيز وإدماج ريادة الأعمال النسائية في قطاع الأعمال والأسواق التجارية" في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس".

ويتطلب توفير هذه البيئة المواتية إنتاج وتوفير المعلومات بشأن رائدات ورواد الأعمال من منظور تحليل النوع الاجتماعي المقارن، ويشمل ذلك تحديد مواصفات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأبرز الفاعلين في ثلاثة قطاعات مختارة، وهي الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل سلسلة القيمة المراعية للفروق بين الجنسين (المقارنة والأدوات)، والذي شمل البلدان الستة المذكورة آنفاً، قد تم استخدامه لتقييم حالة المساواة بين المرأة والرجل، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والحصول على فرص النشاط التجاري والوصول إلى الأسواق التجارية.

وقد تم الاختيار على القطاعات/ القطاعات الفرعية التالية: (1) الزراعة: الصناعات الغذائية؛ (2) الصناعات الخفيفة: المنسوجات والملابس؛ (3) الخدمات: تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وبالإضافة إلى عمليات المراجعة والتقييم والتحليل، تم التركيز على عدد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تملكها / تديرها النساء والرجال، وهي تمثل عينة من القطاعات الفرعية التي تم اختيارها (الصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال).

ويهدف تشخيص القيود والتحديات إلى تحديد أوجه عدم المساواة والفجوات القائمة بين الجنسين وتقييم الاحتياجات من حيث الموارد وبناء القدرات من أجل تحديد الأولويات على مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورائدات الأعمال أنفسهن، بما في ذلك أثناء وبعد فترات الإغلاق التي تم فرضها بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وما خلفه ذلك من تداعيات.

حقائق وأرقام

1. الوضع العام

الجدول 1 - المؤشرات العامة

القيمة	ذكور	إناث	المؤشرات العامة ¹
42.61			الناتج المحلي الإجمالي (مليارات الدولارات)
9.47			نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)
10.10	5.11	4.99	عدد السكان (مليون نسمة)
1.37	1.39	1.34	معدل النمو السكاني %
0.98	50.52	49.38	النسبة بين الذكور والإناث في تعداد السكان

شهد الاقتصاد الأردني في عام 2020 انكماشاً بنسبة 1.6 في المائة، مع ارتفاع في معدل البطالة الذي بلغ 24.7 في المائة في الربع الرابع من نفس السنة، كما وصلت بطالة الشباب إلى معدلات غير مسبوقه ناهزت 50 في المائة. وقد كان لجائحة كوفيد-19 تداعيات اقتصادية كبيرة في الأردن الذي لديه اقتصاد صغير ومفتوح ومرتبب بشكل كبير ببقية الاقتصادات في العالم.

2. ترتيب الأردن عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين 2021

احتلت الأردن في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لسنة 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي المرتبة 129 عالمياً من بين 156 دولة، والمرتبة الرابعة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد الإمارات العربية المتحدة (72) وتونس (126) ومصر (129).

الجدول 2 - ترتيب الأردن عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين (2010-2021)

التقدم (2021-2010)		2021		2006	
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
+0.027	-38	0.638	131	0.611	93

3. التحصيل العلمي

¹ تختلف هذه الأرقام قليلاً عن الأرقام الواردة أعلاه حيث أنها مستقاة من مصدر مختلف وهو التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين - المنتدى الاقتصادي العالمي 2021 http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

يحتل الأردن المرتبة 84 من حيث التحصيل العلمي (0.991) والثانية بعد الكويت التي حصلت على أفضل نتيجة (0.997) واحتلت المرتبة 59. وحقق الأردن مستويات مرتفعة في معدلات الالتحاق بالمدارس بلغت 97.8 في المائة لدى الإناث و98.6 في المائة لدى الذكور. وبالنسبة لمعدلات الالتحاق، بلغت لدى الفتيان 81.5 في المائة في التعليم الابتدائي و31.5 في المائة في التعليم العالي، مقابل 80.2 في المائة في التعليم الابتدائي و37.4 في المائة في التعليم العالي لدى الفتيات.

الجدول 3 - الترتيب المقارن للتحصيل العلمي في الأردن 2006 - 2021²

التقدم (2021-2010)		2021		2006	
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
+0.012	-14	0.991	84	0.979	70

4. المشاركة الاقتصادية والفرص

الجدول 4- الترتيب المقارن لفرص المشاركة والمشاركة الاقتصادية للأردن 2006-2021³

التقدم (2021-2010)		2021		2006	
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
+0.096	-28	0.538	133	0.442	105

تشير الأرقام إلى أنّ عدد النساء العاملات في الأردن ضئيل جداً، حيث لم يتجاوز معدل مشاركة الإناث 15.1 في المائة في عام 2019، مقابل 67.2 في المائة للذكور (أي أكثر من 4 أضعاف)، في حين أنّ المعدل العالمي يصل إلى 53.0 في المائة للإناث و80.4 في المائة للذكور، مقابل 21.7 في المائة للإناث و77.3 في المائة للذكور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة، بلغت النسبة في الأردن 22.9 في المائة لدى الإناث و13.2 لدى الذكور، في حين لا يتجاوز المعدل العالمي 5.4 في المائة للإناث و4.6 في المائة للذكور، مقابل 17.8 في المائة للإناث و7.8 في المائة للذكور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما بالنسبة لمعدل بطالة الشباب، فهو في الأردن في حدود 54.7 في المائة لدى الإناث و32.5 في المائة لدى الذكور، في حين لا يتجاوز المعدل العالمي 14.7 في المائة للإناث و12.2 في المائة للذكور، مقابل 38.9 في المائة للإناث و22.8 في المائة للذكور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.⁴

وإذا كان عدد النساء المديرات، وفقاً لبعض البيانات، مساوياً لعدد نظرائهن من الرجال، وهو ما يمكن تفسيره بتفوّق الفتيات في التعليم العالي، فإنه من الواضح أنّ النساء والشباب، بما في ذلك الشابات، قد فازوا/فُزن "بالجائزة الكبرى" في البطالة. فالأردنيون يعتقدون، على المستوى الشخصي، أنه من المقبول أن تعمل المرأة، لكنهم في نفس الوقت يعتقدون أنّ حوالي ثلث المجتمع يرى أنه من غير المقبول للمرأة أن تعمل

² نفس المصدر

³ نفس المصدر

⁴ المصدر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي. (نوفمبر 2019). تقرير التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33587/Womens-Economic-Empowerment-in-Jordan.pdf?sequence=5>

داخل المنزل و/أو خارجه. وفي المقابل، نجد أنّ 60 في المائة من النساء اللواتي لا يعملن هنّ يرغبن حقاً في الالتحاق بالحياة النشيطة.⁵

5. المرأة في عالم ريادة الأعمال

يتجلى عدم وصول المرأة الأردنية إلى الفرص الاقتصادية من خلال ضعف معدل المشاركة في القوى العاملة (15 في المائة)، وارتفاع معدل البطالة (23 في المائة)، بالإضافة إلى معدل ضئيل على مستوى ريادة الأعمال.⁶ وقد كشفت دراسة نُشرت في عام 2016 من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية أنّ معدل نشاط ريادة الأعمال للمرأة في الأردن هو الأدنى مقارنة بالدول العربية المجاورة، حيث أنّ 3.3 في المائة فقط من النساء في الفئة العمرية 18-64 سنة يمارسن أو أطلقن مؤخرًا نشاطًا تجاريًا. وفي نفس السياق، أفادت 83.16 في المائة من المشاركات في استطلاع أجرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية⁷ أنّهنّ بصدد تأسيس مشاريع جديدة وأنّ 10.71 في المائة فقط يتولين إدارة مؤسسة عائلية. ويُظهر التوزيع حسب القطاع تفضيلاً لقطاع الخدمات بضعف معدل القطاعات الأخرى، بما في ذلك التجارة.

تشير الأرقام كذلك إلى أنّ 19 في المائة فقط من المؤسسات في الأردن تشترك في ملكيتها النساء، وأنّ أقلّ من 3 في المائة من المؤسسات تشغل فيها المرأة منصب الإدارة العليا، وأنّ عدداً ضئيلاً من النساء يملكن مشاريع تجارية، وأنّ 4 في المائة فقط من النساء العاملات في عام 2018 هنّ صاحبات العمل أو عاملات لحسابهن الخاص، مقارنة بـ 13 في المائة بالنسبة للرجال. أما الأرقام الخاصة بعام 2019 بأنّ 2.4 في المائة فقط من المشاريع التجارية في الأردن تديرها امرأة، في حين يصل المعدل العالمي إلى حدود 17.9 في المائة، مقابل 5.4 في المائة فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.⁸ وفي الغالب تكون المشاريع/المؤسسات المملوكة للنساء نادرة وصغيرة وموسمية وغير رسمية ومنزلية، وهي تقتصر على الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة، مع إمكانية وصول محدودة إلى الأسواق. وفي نفس السياق، تشير البيانات الواردة من المرصد العالمي لريادة الأعمال إلى أنّ رائدات الأعمال الأردنيات يضطلعن بدور أساسي في النجاح الاقتصادي للأردن. ومع ذلك، لا تزال المرأة تواجه تحديات في الوصول إلى المعلومات والتمويل.⁹

6. الوضع القانوني للمرأة وحقوقها

Jordan - Scores for Women, Business and the Law 2021

Mobility	Workplace	Pay	Marriage	Parenthood	Entrepreneurship	Assets	Pension	WBL 2021 Index Score
25	0	75	20	40	100	40	75	46.9

⁵ البنك الدولي (2018)، « Hashemite Kingdom of Jordan, Understanding how Gender Norms in MNA Impact Female Employment Outcomes », Washington, DC; World Bank Group <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30947>

⁶ تقرير التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن - Empowerment-in-Jordan.pdf?sequence=5 <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33587/Womens-Economic-Empowerment-in-Jordan.pdf?sequence=5>

⁷ <https://www.euneighbours.eu/sites/default/files/publications/2017-11/UNIDO%20Study.pdf>

⁸ تقرير التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن) نوفمبر 2019 (المصدر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي.

⁹ <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33587/Womens-Economic-Empowerment-in-Jordan.pdf?sequence=5>

⁹ <https://spark.ngo>

تضمّن تقرير "النساء والأعمال والقانون" على مدى السنوات العشر الماضية بيانات عن القوانين واللوائح التي تُعيق ريادة الأعمال النسائية وعمالة المرأة. ويستند المؤشر المقدم إلى دورة حياة المرأة العاملة، مع 35 نقطة بيانات بالنسبة لثمانية مؤشرات. ثم يتم احتساب الدرجات الإجمالية بأخذ متوسط كل مؤشر، مع اعتبار 100 كأعلى درجة ممكنة. وفي التقرير الأخير، سجل الأردن درجة 46.9 من 100 ، وهي درجة أقل من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (51.5). أما الدول التي احتلت المراتب الأولى بـ 100 نقطة فهي في الغالب دول أوروبية. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، فإن أعلى البلدان العربية ترتيباً هي الإمارات العربية المتحدة (82.5) ، وأدناها ترتيباً هي دولة فلسطين (26.3).

7. تأثير جائحة كوفيد-19 على السياسات

للتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية للإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة جائحة كوفيد-19، قامت الحكومة الأردنية بتنفيذ مجموعة متكاملة من السياسات تضمنت زيادات في الاعتمادات المرصودة للتحويلات النقدية الاجتماعية لفائدة الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى إنشاء برنامج مؤقت للتحويلات النقدية للعاطلين عن العمل والعمال الموسميّين والعاملين لحسابهم الخاص،¹⁰ وذلك دعماً لدخلهم خلال الجائحة.

ومن بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الحكومة الأردنية تأجيل سداد القروض ومساهمات الضمان الاجتماعي، مع الإشارة إلى أنّ المؤسسات التي استفادت من الدعم الحكومي كانت في الغالب من المؤسسات المتوسطة والكبيرة.¹¹ علاوة على ذلك، بذلت الحكومة جهوداً خاصة لإدراج بعض الفئات التي كانت مهمشة في السابق، مثل سكان قطاع غزة وأبناء الأردنيات من غير المواطنين المقيمين في الأردن، وذلك لتمكينهم من الاستفادة من البرامج المخصصة للتخفيف من تداعيات الجائحة.¹²

8. العقبات والتحديات في عملية ريادة الأعمال (التقييم السريع)

تمّ التخطيط لإجراء تقييم سريع لتأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات والمشاريع التجارية بهدف الوقوف على العقبات والتحديات التي واجهت رواد ورائدات الأعمال خلال فترة الإغلاق وبعدها. وكان الهدف من ذلك تمكينهم/هنّ من تحديد احتياجاتهم/هن وأولوياتهم/هن من وجهة نظرهم/هن الخاصة. ولكن للأسف لم يكن بالإمكان إجراء هذا التقييم السريع في الأردن ، على الرغم من كلّ الجهود التي بذلها فريق مركز "كوثر" وعديد الاتصالات التي تمّ إجراؤها (عبر المكالمات الهاتفية والبريد العادي والبريد الإلكتروني ...) فيما بين أعضاء شبكة "كوثر". ومع ذلك، فقد أكدت غالبية رائدات الأعمال اللاتي تمّ الاتصال بهنّ أنهنّ واجهنّ ولازلن يواجهن صعوبات جراء تداعيات الجائحة، ووعدن بالاتصال مرة أخرى للمشاركة في التقييم السريع، في حين طلب آخرون/أخريات إرسال الاستبيانات إليهم/هن لملئها وإعادة إرسالها، ولكن مع الأسف دون نتيجة.

وعلى الرغم مما سبق ذكره، أمكننا لحسن الحظ تقييم الوضع من خلال الاطلاع على العدد الكبير من المنشورات والتقييمات والاستطلاعات والتحليلات التي تم إجراؤها حول هذا الموضوع في الأردن. وقد أكدت

¹⁰ نحو 81 مليون دينار أردني، ما يعادل 114 مليون دولار

¹¹ <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ILO%20FAFO%20UNDP%20Covid%20Report%20July%202021.pdf>

¹² <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8492097/>

جميع المصادر تقريباً أن المؤسسات الأردنية الصغيرة والمتوسطة، شأنها شأن نظيراتها في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، واجهت نفس التداعيات والمخاطر والتحديات خلال فترات الإغلاق وحتى بعدها.

علاوة على ذلك، ومن خلال استعراض المؤشرات المسجلة قبل الجائحة وتلك المسجلة بعد ظهورها، أمكننا اكتساب فهم واضح لتأثير الجائحة خلال عام 2020 وما بعده. فقد وصل معدل البطالة في البلاد، وهي أصلاً مشكلة مثيرة للقلق في الأردن، إلى 24.7 في المائة في الربع الرابع من عام 2020، كما ارتفع معدل بطالة الإناث بشكل حادّ ليصل إلى 32.8 في المائة مع نهاية العام، ربما لأن غالبية النساء العاملات في الأردن يعملن في القطاعات غير الرسمية حيث لا يكون الأمن الوظيفي مضموناً، خصوصاً في بعض القطاعات مثل الزراعة والتعليم والمشاريع الصغيرة وغيرها¹³. ووفقاً للبنك الدولي، فإنّ الأردن لديه "أدنى مشاركة نسائية في القوى العاملة بين الدول التي ليست في حالة حرب".

كما توجد مؤشرات أخرى في دراسة أجرتها مؤخراً منظمة العمل الدولية ومعهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات في الأردن بعد عام من ظهورها¹⁴. وقد تناولت الدراسة التي نُشرت في شهر يوليو 2021 مختلف جوانب تأثيرات الجائحة على المؤسسات في الأردن بعد عام من فترة الإغلاق الأولى. وأظهرت نتائج الدراسة الآثار السلبية للجائحة على المؤسسات من جميع الأحجام وفي مختلف القطاعات، وكانت المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر الأكثر تضرراً. ومن بين أهم الصعوبات والتحديات الناجمة عن تداعيات الجائحة، أشار المستجيبون/ات إلى تسريح الموظفين، وعبء دفع الإيجار (61 في المائة) وسداد الأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي (51 في المائة) ودفع الفواتير (30 في المائة)، فضلاً عن تفاقم الديون حيث أنّ 250 مؤسسة من ضمن العيّنة المختارة لديها قروض بنكية، بالإضافة إلى ائتمانات الموردين أو الائتمانات غير الرسمية من العائلة أو الأصدقاء بالنسبة لما لا يقل عن ثلث هذه المؤسسات.

وكما هو الشأن في بقية البلدان، أدت الجائحة إلى تفاقم هشاشة بعض القطاعات وبعض الفئات الاجتماعية، مثل العاملين في القطاع غير الرسمي الذين يتقاضون أجورهم على أساس يومي، وأغلبهم يعملون في قطاعات البناء والزراعة والسياحة، ولم يتمكنوا من الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي¹⁵.

ووفقاً للمصدر ذاته ، أفادت نصف المؤسسات التي شملها الاستطلاع بأنها لم تتخذ إجراءات لضمان استمرارية الإنتاج والعمليات خلال الجائحة. كما أفادت نتائج الدراسة أنّ 10 في المائة فقط من المؤسسات لجأت لاستخدام التجارة الإلكترونية والمنصات الإلكترونية، وأنّ 90 في المائة من المؤسسات لم تستفد من أيّ دعم من الدولة، في حين أفادت ست من كلّ عشر مؤسسات أنها استفادت من تخفيض أو تأجيل سداد مساهمات الضمان الاجتماعي لأصحاب العمل والعاملين ومن إعانات دعم الأجور.

¹³ <https://spark.ngo/>

¹⁴ مسح عبر الهاتف لأكثر من 2000 مؤسسة أردنية خلال شهريّ فبراير ومارس 2021 ، بالإضافة إلى مقابلات فردية ومناقشات مجموعات التركيز مع ممثلين من مختلف القطاعات الصناعية ، بما في ذلك منظمات الأعمال والنقابات وأصحاب الشركات والعمال. يستند التقرير إلى بيانات مستقاة من مسح هاتفي مماثل، وإن كان على نطاق أصغر، تمّ إجراؤه في بداية جائحة كوفيد-19 خلال شهر أبريل 2020، وشاركت فيه حوالي 700 مؤسسة كانت قد شاركت في المسح الأول. <https://reliefweb.int/report/jordan/impact-covid-19-enterprises-jordan-one-year-pandemic>

¹⁵ منظمة العمل الدولية ، معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أثر فيروس كورونا المستجد على المؤسسات في الأردن: عامٌ واحدٌ على الجائحة" (14 يوليو 2021)، <https://reliefweb.int/report/jordan/impact-covid-19-enterprises-jordan-one-year-pandemic>

أما بالنسبة للتوقعات، فقد عبّر 41 في المائة فقط من المستجيبين/ات عن ثقتهم/هن في قدرة الاقتصاد على الصمود، كما أشارت المؤسسات التي شملتها الدراسة إلى المخاطر الرئيسية الثلاثة بالنسبة لعام 2021، وهي انخفاض المبيعات/الطلب، ومشاكل التدفقات النقدية/ السيولة، والخسائر في الإيرادات. ومع ذلك، أبدت جميع رائدات الأعمال اللاتي شملهن الاستطلاع ثقتهم في القدرة على الصمود، أكثر بقليل مما أبداه نظرائهن من الرجال، وأكدت أكثر من نصف المستجيبات أنهن واثقات من قدرتهن على التعامل مع الوضعية المستجدة.¹⁶ وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أنّ نتائج الاستطلاع لم يقع تقسيمها حسب الجنس، إلا أنّ المؤسسات/المشاريع المملوكة للنساء لم تشكل سوى 7 في المائة من العينة.

9. تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين

الهدف من تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين هو تقييم القدرة التنافسية وأداء عدد من سلاسل القيمة في كلّ من القطاعات/القطاعات الفرعية المحددة، ومن ثمّ تحديد العوائق والفرص الحقيقية أو المحتملة للنساء والرجال التي قد تحكمها الأعراف والقوانين والهيكل المؤسسية. يتمّ إسناد درجات التقييم على أساس تحليل الردود الخاصة بكل سؤال على مستوى المصفوفة (مع مقارنة سلاسل القيمة المختلفة من خلال قراءة أفقية). تُسند الدرجات لكل قطاع فرعي أو سلسلة قيمة وفقاً للمعايير الفرعية ويكون ذلك باستخدام الدرجات من 1 (منخفض جداً / سيئ جداً) إلى 4 (جيد / مرتفع). يتم التوصل للنتيجة الإجمالية لكل سلسلة قيمة باعتماد الصيغة التالية: الدرجة الإجمالية للقطاع الفرعي = % البعد الاقتصادي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البعد الاجتماعي والنوع الاجتماعي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البعد المؤسسي X (مجموع الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال). وبذلك نحصل على الدرجات الإجمالية لكل سلسلة قيمة، وتكون أعلى درجة هي 4.

مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة: البعد الاقتصادي (40%)، وبعد النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي (40%) والبعد المؤسسي (20%)، أدى تحليل المعايير المختلفة التي تم تطبيقه على القطاعات الثلاثة (الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات) وبشكل أكثر تحديداً على القطاعات الفرعية الثلاثة المختارة: الأغذية الزراعية، المنسوجات والملابس، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ما يلي:

الجدول 5: نتيجة تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين

مقاييس تحديد الدرجات	الدرجة الأعلى	القطاع الفرعي 1: الأغذية الزراعية	القطاع الفرعي 2: المنسوجات	القطاع الفرعي 3: تكنولوجيا المعلومات والاتصال
البعد الاقتصادي (40%)	1.6	1	0.8	1.4
بعد النوع الاجتماعي (40%)	1.6	0.4	0.64	1.08

¹⁶ نفس المصدر

0.62	0.5	0.68	0.8	البعد المؤسسي (20%)
3.1	1.94	2.08	4	المجموع (100%)

10. التحليل الأولي

انطلاقاً من التحليل المقارن للقطاعات الفرعية الثلاثة، واستناداً إلى المنشورات والبيانات المتاحة،¹⁷ برز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، على عكس القطاعات الفرعية الأخرى المختارة، باعتباره القطاع الذي يتمتع بأكبر قدر من الإمكانيات من حيث:

← آفاق التسويق ومساهمته الحالية في الاقتصاد الوطني باعتباره من أهم مكتسبات الأردن ،

← بيئة مواتية بفضل جهود السلطة العليا والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمهنية،

← مجال متاح للخريجات الجامعيات من ذوات الخبرة في المجالات التكنولوجية يوفر لهنّ فرصاً هامة، رغم أنّ المرأة ليست ممثلة تمثيلاً كافياً في هذا القطاع.

الاستنتاجات والتوصيات

أظهر التحليل الشامل لنتائج تحليل الوضع (الكمي والنوعي) والتقييم السريع وتحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين عدداً من الاهتمامات والاحتياجات التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التواصل مع أصحاب/صاحبات الأعمال الآخرين/الأخريات بروح تعاونية بهدف تبادل المعلومات حول مجال نشاطهم/هن والفرص المتاحة،
- اكتساب فهم أفضل للقوانين واللوائح التي تحكم قطاع نشاط المؤسسة، مع ضمان الامتثال للمقتضيات التنظيمية،
- وصول أفضل إلى برامج التدريب في المجالات التقنية والإدارية،.
- قدرة أفضل على إدارة الموارد البشرية والمالية،
- القدرات والمهارات على تخطيط الأعمال بما في ذلك اعتماد تقنيات جديدة في إدارة الأعمال مثل التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي

من المتوقع أن يتمكن أصحاب المصلحة المعنيون من إثراء هذه النتائج الأولية انطلاقاً من تجاربهم الخاصة وإبراز القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين البلدان وتحديد الأولويات من أجل تطوير إطار استراتيجي يتم تقديمه في جولة أخرى من المناقشات للمصادقة عليه واعتماده في الندوة الإقليمية الثانية التي ستعقد في النصف الأول من عام 2022.

¹⁷ واجهت عملية جمع البيانات صعوبات من حيث توفرها واتساقها. فالبيانات حول موضوع البحث محدودة للغاية، إن لم نقل شحيحة، في مختلف البلدان. وحتى في حالة توفرها وبحسب المصادر التي تمت الاستعانة بها، كانت البيانات متناقضة، وهو ما شكّل تعقيداً إضافياً لعملية البحث.